خيانة قطر

إدانات واسعة لمجزرة الانقلابيين في تعز

«30»

الروهينغا.. جرح مفتوح

«31»

«العدالة» تلاحق بن جاسم

حنيف القاسم: المنطقة تتعرض لمؤامرات إرهابية

الخارجية القطرية «وكر» تنمية التطرف

الدوحة تراوغ للاستمرار في دعم الإرهاب

الأمن القطري يشن حملة اعتقالات مسعورة ضد المتضامنين مع بن شريم

«آل مـرّة» تحشد للـرد على جـرائم الدوحـة

■ عواصم-البيان، وكالات

احتشد أعيان قبيلة آل مرة والمتضامين لبحث الرد على انتهاكات النظام القطري المستمرة ضدهم وضد الشعب القطري ووجهوا تحذيراً إلى تنظيم الحمدين بسبب الإجراءات القمعية التي تتبعها السلطات القطرية ضد أفراد القبيلة ونزعها الجنسية عن شيخ آل مرة طالب بن محمد شريم، حيث عقد وجهاء وأعيان القبيلة اجتماعاً في الأحساء بالمملكة العربية السعودية لدراسة الرد على الانتهاكات الوحشية لتنظيم الحمدين الذي شنت أجهزته القمعية حملة اعتقالات غير مسبوقة ضد المتضامنين مع شيخ قبيلة آل مرة.

ولا يزال «تنظيم الحمدين» يصر على تعنته ورفضه أي أصوات تنادي بالعودة إلى البيت الخليجي والتخلي عن سياسة التهجير التي يتبعها ضد أبناء الشعب القطري، حيث لجأت قوات الأمن القطرية في الدوحة إلى استخدام القوة والعنف ضد المتضامين مع قبيلة آل مرة، التي سحبت الدوحة من شيخها طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم و55 آخرين الجنسية منهم.

وانطلق في الأحساء بالمملكة العربية السعودية، اجتماع قبيلة آل مرة، لمناقشة تضرر أفراد القبيلة من القرارات التي طبقها النظام القطري، ومنها اعتقال الحاج حمد المري، وسحب جنسية شيخ القبيلة وعدد كبير من المنتمين إليها. وحذر شيوخ قبيلة آل مرة القطرية تنظيم الحمدين من المساس بأبنائها في قطر، معتبرين التعرض لشيخ القبيلة طالب بن محمد شريم إساءة بالغة لهم. وتوافد أبناء القبيلة من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي للأحساء. واعتبرت وفود «آل مرة»، المجتمعة أمس، لبحث الرد المناسب على النظام القطري، الخطوة القطرية بسحب الجنسية استهدافاً ممنهجاً لأبناء القبيلة وحذرت الدوحة من المساس بأبنائها في قطر.

واستقبل الشيخ طالب بن شريم، الضيوف في منزله ثم انتقلت الجموع إلى القصر؛ حيث أقيم برنامج خطابي وحماسي للتنديد ضد سلطات النظام القطري، ويتزامن معها نصب خيام للقبائل في «الدوحة» ؛ غير أن الجهات الأمنية هناك أمرت بالإزالة وقامت بالاعتقالات.

استهداف آل مرة

وكان طالب بن شريم آل مرة، قد ظهر أخيراً عبر مقطع فيديو يتحدث فيه عن سحب السلطات القطرية جنسيته ومعه 55 من أفراد قبيلته، وقال: «جنسيتي ليست من أمير قطر السابق حمد بن خليفة، جنسيتي منحني إياها الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني أمير قطر الأسبق، وحمد بن خليفة ليس له حق ولا منّة، ولم يمنحن الجنسية التي لدي من علي بن عبدالله آل ثاني، رحمه الله».

وأضاف: «سبب سحب جنسيتنا من قطر، عدم سب المملكة العربية السعودية، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، أطال الله في عمره، وولي عهده الأمين، الأمير محمد بن سلمان، وملك البحرين حمد بن عيسى وحكومته، وقد رفضنا ذلك السب، ولا يصح إلا الصحيح، وقد رفضنا بعدما طلبت منا حكومته ذلك الطلب».

اعتقالات بالجملة

وفي العاصمة القطرية، لجأت قوات الأمن إلى استخدام القوة ضد مجموعة من المواطنين القطريين من قبيلة آل مرة الذين توافدوا للدوحة لنصب الخيام تضامناً مع شيخ القبيلة، مستنكرين سحب النظام القطري لجنسيته و55 من أفراد عائلته قبل اعتقالهم في وقت لاحق.

وذكرت مجموعة من أسر المعتقلين أن الأمن القطري أوقف أبناء القبيلة وإزالة خيام نصبت في الدوحة تضامناً مع الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم، شيخ آل مرة.

وحاول أبناء القبيلة في الدوحة نصب خيامهم بالتزامن مع الحشود التي تدافعت إلى قصر المملكة في الأحساء، تضامناً مع الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم، تعبيراً عن سخطهم إزاء الانتهاكات المتكررة للنظام القطري بحق أبناء آل مرة.

تنكيل الحمدين يلاحق الأصلاء

استعرضت لقاءات حقوقية في عدد من دول العالم أبرز أنواع الانتهاكات التي يمارسها تنظيم الحمدين ضد الشعب القطري، وعلى رأسها ملف سحب الجنسية من أفراد قبيلة آل مرة التي تعد من أقدم القبائل التي سكنت قطر منذ مئات السنين. ونزع حمد بن خليفة الجنسية عن الآلاف منهم، بمن فيهم النساء والأطفال. و«فخذ الغفران» هو أحد فروع «آل مرة» التي تستوطن قطر تاريخياً منذ ما يقرب 200 سنة. وتمتد منطقة انتشار هذه القبيلة التاريخية من مدينة حرض جنوباً إلى منطقة الأحساء شرقاً إلى جبل دخان في العمق القطري شمالاً إلى البريمي غرباً.

التنكيل الذي تعرض له «فخذ الغفران» بدأ عام 1996 بعد تولي الأمير حمد بن خليفة آل ثاني الحكم

حاول الأب خليفة استعادة حكمه بمعاونة بعض الأفراد من ضباط الجيش والشرطة من قبيلة آل مرة

استغل حمد بن خليفة حادث الرد على الانقلاب وعمل على إعادة هيكلة المجتمع القطري

خدعت الدوحة بعض المبعدين عندما منحتهم جوازات سفر موقتة ومنعتهم من العودة

في أبريل 2005 أصدرت الدوحة قوائم جديدة لمن أسقطت عنهم الجنسية ومنهم أيتام وأرامل

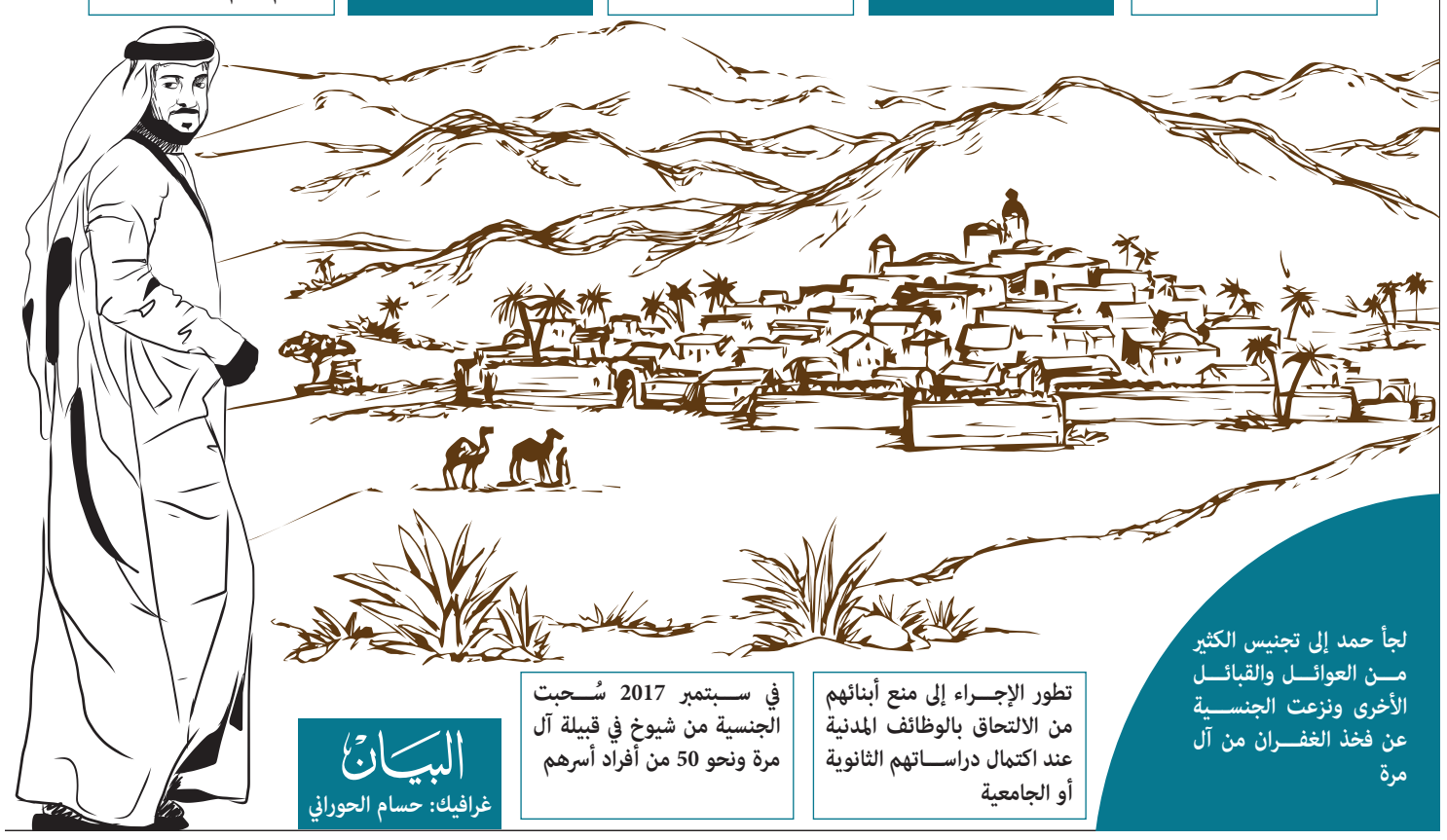

لجأ حمد إلى تجنيس الكثير من العوائل والقبائل الأخرى ونزعت الجنسية عن فخذ الغفران من آل مرة

تطور الإجراء إلى منع أبنائهم من الالتحاق بالوظائف المدنية عند اكتمال دراساتهم الثانوية أو الجامعية

في سبتمبر 2017 سُحبت الجنسية من شيوخ في قبيلة آل مرة ونحو 50 من أفراد أسرهم

البيان

غرافيك: حسام الحوراني

بحسب تقديرات الوكالة العالمية خلال يونيو ويوليو

«موديز»: 38.5 مليار دولار تآكل الاحتياطي القطري بفعل المقاطعة

■ دبي - البيان والوكالات

أفادت تقديرات وكالة التصنيف العالمية «موديز» خلال الأسبوع الماضي، بأن قطر، بعد مُضي أكثر من 3 أشهر على المقاطعة، بدأت في حساب التكلفة الاقتصادية، حيث أوضحت التقديرات الرسمية للوكالة أن قطر استهلكت نحو 38,5 مليار دولار من احتياطاتها المالية الضخمة خلال شهري يونيو ويوليو الماضيين، ما يعادل 23 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، فيما ذكرت الوكالة أنه «ليس هُنالك أي علامة تُشير إلى حل الأزمة في وقت قريب». ونقلت شبكة «سي إن إن» الأميركية عن وكالة موديز في تقرير لها الأربعاء الماضي: «نتوقع على المدى القصير أن تستمر التوترات، وثمة احتمالية بأن تتصاعد حدة الأزمة بصورة غير مسبوقة».

ونوهت في تقريرها إلى أن قطر كانت اعتمدت كثيراً في الماضي على كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في جزء كبير من وارداتها، التي تتضمن ثلث إمداداتها الغذائية، مضيفةً أنها كانت تستورد معظم مواد البناء من كلا البلدين.

وأضافت: «أما الآن، فعلى قطر الاعتماد على مصادر بديلة مثل تركيا وإيران، حيث تدفع الكثير من الأموال على الأغذية والأدوية».

ضغوط كبيرة

وبيّن التقرير أن الأزمة الراهنة التي تعصف بقطر، فرضت ضغوطا على العملة القطرية، مما اضطرها إلى إنفاق احتياطاتها للحفاظ على قيمة الريال القطري مقابل الدولار.

وفي هذا الصدد، قال ألكسندر كوبستكفيتش، المحلل الاقتصادي لدى شركة «إف إكس برو»، إن استمرار الأزمة الدبلوماسية تثير الشكوك حول مدى قدرة السلطات على الحفاظ على المسار الحالي في المستقبل المنظور. وأظهر التقرير أن قطر قامت خلال الأزمة الراهنة، وتحديداً في شهري يونيو ويوليو الماضيين، بضخ الأموال إلى بنوكها المحلية؛ لتعويض تدفقات رأس المال الكبيرة. كما تشير تقديرات وكالة «موديز» إلى أن نحو 30 مليار دولار قد خرجت من النظام المصرفي في تلك الأشهر، متوقعةً خروج المزيد من الأموال.

ولفتت الوكالة في بيان إلى أن وزارة المالية القطرية لم ترد فورا على طلب التعليق. وعلى نحوٍ مماثل، اعتبرت وكالة «بلومبرغ» الأميركيّة، في تقرير تحليلي، إلى أن إجراءات الدول الداعية لمكافحة الإرهاب ضد قطر منذ أشهر، خلقت ضغطاً على الدوحة، أرغم هيئة قطر للاستثمار حتى الآن على ضخ مليارات الدولارات (قدرتها أعلى قليلاً عن سابقتها «موديز» إلى 40 مليار دولار في الفترة الزمنية المذكورة)، من إجمالي الاحتياطيات البالغة 340 مليار دولار لدعم اقتصادها المحلي.

وذكرت الوكالة أن تراجع أسعار الطاقة، فضلاً عن تأثير ذلك سلبياً على الاقتصاد القطري ككل، يجعل الخبراء الاقتصاديين يتوقعون انخفاض وتيرة نمو الناتج المحلى الإجمالي في قطر خلال العالم الجاري إلى أدنى مستوى منذ عام 1995.

مخاوف قطرية

وتابعت الوكالة الإخبارية أن هناك مخاوف من أن اضطرار الذراع الاستثمارية للحكومة القطرية لتسييل عدد من حصصها الاستثمارية في شركات عالمية ناجحة، الأمر الذي قد يؤثر بالسلب على الاقتصاد الأوروبي، إذ كانت شركة الاستثمار القطرية تستثمر بثقل كبير في شركات أوروبية غربية مثل «فولكس فاجن»، وشركة «سيمنس»، ومجموعة «باركليز بى إل سي»، وشركة «رويال داتش شل بى إل سي»، منوهاً بأنه من المتوقع حدوث المزيد من عمليات البيع كلما طالت مدة الأزمة.

محكمة النقض المصرية تؤيد حكم المؤبد لمرسي وآخرين

حمد بن جاسم ينضم إلى قائمة المطلوبين

■ القاهرة ـ البيان، وكالات

وافقت محكمة النقض المصرية على طلب النيابة ضم رئيس الوزراء القطري السابق،رئيس قناة الجزيرة السابق حمد بن جاسم آل ثاني، إلى قائمة المطلوبين على ذمة قضية التخابر مع قطر، كما أيدت المحكمة حكم المؤبد الصادر ضد الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، في القضية ذاتها، فيما ألغت عقوبة السجن 15 عاماً التي كان قد حصل عليها مرسي في اتهام آخر بالقضية نفسها في وقت سابق.

وأسدلت محكمة النقض المصرية الستار على واحدة من أهم القضايا التي شغلت الرأي العام في السنوات الأخيرة، وهي قضية تخابر مرسي مع قطر، بعد أن قررت المحكمة إعادة أوراق القضية التي أيدت فيها الحكم على الرئيس المصري للمعزول بالسجن المؤبد، وذلك للتحقيق والتصرف وإدخال حمد بن جاسم رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة القطرية ورئيس وزراء قطر السابق ووزير خارجيتها في قائمة المتهمين في القضية، بعد أن انكشفت المؤامرة التي دبّرها ابن جاسم لإفشاء الأسرار العسكرية المصرية لأجهزة مخابرات أجنبية أخرى.

رأس الأفعى

وكشفت محكمة النقض أن حمد بن جاسم هو رأس الأفعى والمدبر والمتهم الرئيس لهذه القضية، إذ أكدت المحكمة أن ابن جاسم ارتكب أفعالاً تنطوي على جرائم جنائية مؤثمة بشأن التخابر لدولة أجنبية للتأثير في مركز البلاد الحربي والاقتصادي السياسي والاجتماعي، وتقديم رشوة للإضرار بالبلاد، وذلك بعد ذكر أحد شهود الإثبات أنه كان يتولى الاتفاق مع المتهمين وإعداد المبالغ المالية لهم وطلب أصول المستندات.

وقالت مصادر رفيعة المستوى إن حمد بن جاسم هو في الأساس جاسوس استخدمته قطر في التجسس على منطقة الشرق الأوسط، لاستخدام المعلومات التي يحصل عليها في الضغط على الدول التي ترفض الانصياع لقطر، وإنه بعد فترة تحوّل هذا الجاسوس لبلاده إلى جاسوس لأجهزة أجنبية أخرى، ومنها إسرائيل، كعميل في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضحت المصادر أن أمير قطر حينها طلب من حمد بن جاسم الحصول على معلومات ومستندات ووثائق عسكرية وحربية وسياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بمصر، المصنفة سرية للغاية وسرية جداً، لكي يتم استخدامها في إعادة جماعة الإخوان الإرهابية، من خلال إمداد الجماعات المسلحة والإرهابية في مصر بالمواقع العسكرية والشرطة، وتنفيذ العمليات الإرهابية، تمهيداً لإسقاط أي نظام جديد بدلاً من نظام الإخوان الذي سقط بفعل ثورة شعبية في 30 يونيو2013.

أذرع الحمدين

وأضافت أن حمد بن جاسم، بصفته رئيساً لقناة الجزيرة القطرية، أبلغ أذرعته داخل مصر بضرورة الحصول على المستندات والوثائق التي تساعده في مهمته، وبالفعل تمكنت تلك الأذرع من ذلك، من خلال ما كشفت عنه أدلة الثبوت في قضية التخابر مع قطر، حيث شهد رائد بقطاع الأمن الوطني محرر القضية بأنه وردت إليه معلومات أكدتها تحرياته السرية، مفادها أنه إثر تفاقم الأوضاع بالبلاد وتزايد حدة الاعتراضات على حكم المعزول محمد مرسي للبلاد إبان ثورة 30 يونيو، صدرت التعليمات من حمد بن جاسم وتنظيم الإخوان الدولي إلى المتهمين محمد مرسي وأحمد عبد العاطي وأمين عبدالحميد الصيرفي بنقل الأوراق والوثائق والتقارير الخاصة بمؤسسة رئاسة الجمهورية والواردة إليها من الجهات السيادية بالبلاد، ممثلة في القوات المسلحة والمخابرات العامة والحربية وقطاع الأمن الوطني وهيئة الرقابة الإدارية المتضمنة معلومات عن القوات المسلحة، وأماكن تمركزها وسياسات الدولة الخارجية والداخلية، ومن شأنها التأثير في المصالح القومية للبلاد، وتعد من أسرار الدفاع، لتسليمها لجهاز المخابرات القطري.

وأوضح الشاهد، المذكور سالفاً، أنه تنفيذاً لذلك، جمع المتهمون تلك المستندات، من خلال قيام مرسي بصفته رئيساً للبلاد بطلبها من اللواء نجيب محمد عبدالسلام رشوان، قائد قوات الحرس الجمهوري السابق، ثم تسليمها إلى سكرتيره أمين الصيرفي الذي أعطاها لابنته كريمة الصيرفي وباقي المتهمين.

وبعد ثورة 30 يونيو، والقبض على أمين الصيرفي، قامت زوجته في 17 ديسمبر 2013 بزيارته، وطلب منها إبلاغ ابنته كريمة بتسليم

حنيف القاسم: المنطقة العربية تتعرض لمؤامرات إرهابية

■ جنيف ـ البيان

أصدر مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي، بياناً بمناسبة «اليوم العالمي للديمقراطية»، والذي صادف أمس، وجاء هذا العام تحت شعار «الديمقراطية ومنع الصراعات»، وأكد البيان على دور الديمقراطية كوسيلة لحفظ حقوق الإنسان في المشاركة السياسية والشورى، ضمن نهج يراعي الخصوصيات. وفي كلمته بالبيان، أشار رئيس مجلس إدارة مركز جنيف لحقوق الإنسان، الدكتور حنيف حسن القاسم، إلى ما شهدته المنطقة العربية من تغييرات في أنظمة الحكم والتحولات في قياداتها، وانعكاسات ذلك على المشهد السياسي، حيث انطوت هذه التحولات السياسية على تحديات ناجمة عن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، الذي شاع نتيجة للتحولات السياسية المفاجئة.

أجندات سياسية

وأوضح القاسم أن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية علي وجه الخصوص، تتعرض لمؤامرات وأجندات سياسية، تعمل على إحداث الفتن ودعم تداعياتها، بهدف تحقيق الانقسام بين شعوبها، وتكريس أعمال العنف والصراعات على السلطة، دون النظر إلى الدمار وسقوط الضحايا من الأبرياء، والذين يضطرون إلى النزوح الجماعي، هرباً من جحيم وأهوال الحروب، وشدد القاسم على ضرورة تحمل المؤسسات الدولية والمنظمات المدنية وصانعي القرار لمسؤولياتهم نحو بذل الجهود الجادة والواقعية لمواجهة تحديات العنف والإبادة الممنهجة، محذراً من التستر بالديمقراطية لتحقيق أجندات مشبوهة أو في تمزيق النسيج الاجتماعي، الذي يعد واحداً من عوامل تماسك وتميز المجتمعات العربية. وطرح أمثلة لذلك، منها العراق وليبيا، التي وعدت بالديمقراطية والعدالة والحرية، انتهى بهما الأمر إلى أن يقعا فريسة بيد مجاميع إجرامية. مشيراً إلى أن النزاعات والاضطرابات التي اجتاحت المنطقة مؤخراً، وأثرت في العلاقات ما بين الدول العربية، لم تجعل من العالم العربي مكاناً أكثر أمناً، بل على العكس، فقد أشعلت فتيل اضطرابات طائفية ما بين المكونات.

«سفراء الظلام» يسلط الضوء على سيرة الإرهابي علي الصلابي

■ دبي ـ غسان خروب

في إطار مواصلته الكشف عن حقيقة الشخصيات الإرهابية التي تدعمها قطر، يسلط برنامج «سفراء الظلام»، في حلقته الثامنة التي تعرض غداً في تمام الساعة 10:30 مساءً، على شاشة قناة دبي التابعة لمؤسسة دبي للإعلام، على الإرهابي الليبي علي محمد محمد الصلّابي، والمعروف بلقب «قرضاوي ليبيا».

ويعد الصلّابي واحداً من أبرز قيادي جماعة الإخوان، كما أنه يرعى مجموعة من الميليشيات المرتبطة بتنظيم القاعدة في ليبيا، كما يعد الصلّابي مسؤول التنسيق القطري الإرهابي في ليبيا، حيث يعد أداة قطر الإرهابية التي تستخدم لضرب الأمن والنظام هناك، واعتاد خصومه على وصفه بـ «الماكر»، حيث اشتهر بأنه منافق شديد. وبعد سقوط نظام العقيد معمّر القذّافي، اصطف الصلابي، في خندق الإسلاميين ومشروعهم، المدعوم سياسياً وعسكرياً وملياً وإعلامياً من قطر، الأمر الذي مكنه من التغلغل في مفاصل الجمهورية الليبية. وقام الصلّابي في عام 2011 بتزويد المتطرفين الليبيين بالأسلحة التي حصل عليها من قطر، التي يقيم فيها منذ فترة طويلة.

ويسعى البرنامج إلى التركيز على مسيرة الصلّابي الظلامية، والتي لم يتوانَ خلالها عن استخدام الدين والتكفير، في كافة معاركه السياسية، فطالما اعتبرها سلاحاً فتاكاً ضد خصومه السياسيين، وكان اسمه قد حمل رقم 23 في قوائم الإرهاب المرتبطة بقطر، والتي أعلنتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

اختارت التصعيد والالتفاف على المطالب العربية وشراء ذمم إعلاميين

استطلاع «البيان»: 3 أهداف قطرية لـ«الإرهاب»

■ دبي، القاهرة، غزة ـ البيان رام الله، عمّان ـ محمد الرنتيسي، ماجدة أبو طير

أكد المشاركون في استطلاعين للرأي أجرتهما «البيان»، الأول على موقعها الإلكتروني والثاني على حسابها في «تويتر»، أن لجوء قطر إلى منصات دولية لترويج الكذب والافتراءات يؤكد هروبها من حل أزمتها بل اختيارها للتصعيد فضلاً عن كشف مواصلتها للإرهاب وهي 3 عناصر مجتمعة أكد عليها 76 في المئة من المستطلعة آراؤهم على موقع «البيان» الإلكتروني و75 في المئة من المستطلعة آراؤهم على موقع «البيان» في «تويتر»، حيث رأت هاتان الفئتان أن هذه العناصر الثلاثة أسباب استغلال قطر المنصات الدولية لترويج الكذب.

وفي تفاصيل نتائج استطلاعي «البيان» اعتبر 11 في المئة من المستطلعة آراؤهم في موقع «البيان» الإلكتروني أن استغلال قطر منصات دولية لترويج الكذب كشف عن مواصلة الدوحة دعمها للإرهاب وهو ما عبر عنه 9 في المئة من المستطلعة آراؤهم على حساب «البيان» في «تويتر».

وفي حين اعتبر 6 في المئة من المستطلعة آراؤهم على موقع «البيان» أن الدوحة ومن خلال لجوئها إلى المنصات الدولية لترويج الكذب سعت إلى تصعيد الأزمة وعبر 6 في المئة من المستطلعة آراؤهم على حساب «البيان» في «تويتر» عن ذلك أيضاً.

أما الذين عبروا عن هروب قطر من حل أزمتها فوصلت نسبتهم 9 في المئة على موقع «البيان» و10 في المئة على حساب «البيان» في «تويتر».

موقف رافض

وفي تحليل لنتائج استطلاعي «البيان» يرى مراقبون مصريون أنه منذ بدء المقاطعة المفروضة على قطر وإبداء السلطات القطرية موقفها الرافض للمطالب المقدمة إليها، تستند الدوحة على منصات دولية من أجل الترويج لأكاذيبها ومواقفها ضد دول المقاطعة، مستغلة في ذلك بعض الجهات وكذا قدراتها المالية في شراء المواقف لخداع الرأي العام العالمي من خلال محاولة تجميل وجه السلطات القطرية الذي أسقطت دول المقاطعة القناع عنه وأعلنت بما لديها من أدلة وأسانيد دامغة عن الدعم والتمويل القطري للإرهاب.

اعتماد الدوحة على منصات دولية جاء ليؤكد نهجها في محاولات الهجوم المعاكس والتصعيد ضد دول المقاطعة والتنكر لمطالبها ورفضها كلية، تمسكًا منها بدعم وتمويل الإرهاب وكذا تأكيدًا للارتماء في أحضان تركيا وإيران والاستقواء بهما في مواجهة أشقائها العرب.

يقول النائب المصري محمد أبو حامد، إن اعتماد الدوحة على منصات دولية لترويج أكاذيبها ومواقفها ضد دول المقاطعة جاء في ظل مساعيها للهروب من المطالب المقدمة وكذا في إطار محاولاتها للتصعيد وفي ضوء وإطار دعمها للعناصر والتنظيمات الإرهابية، إذ وجدت قطر الفرصة سانحة لدى بعض الدوائر الدولية لاسيما أنها تعمل كوكيل لدول وجهات بعينها لتفتيت المنطقة، وتقوم تلك الدول بدعمها ومساندتها على الصعيد الدولي.

تصرفات استفزازية

وشدد في تصريحاته لـ «البيان» على أن السلطات القطرية من خلال تلك التحركات تسعى إلى مواصلة تحركاتها وتصرفاتها الاستفزازية أملًا في استدراج دول المقاطعة لردود أفعال انفعالية خارج الضوابط الحاكمة لهذا الأمر، وهو ما لم ولن يحدث، والمسألة برمتها تحتاج إلى العمل بالآليات القانونية التي يفهمها العالم لإدانة قطر بشكل أوسع، حتى لو استغرق ذلك وقتًا طويلًا لتكون كل دول العالم لديها قناعة كاملة بأن قطر متورطة في دعم ومساندة الإرهاب. مشيرًا إلى أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب لديها وعي كامل بأدواتها القانونية والسياسية والدبلوماسية ولن تنجر وراء محاولات قطرية استفزازية.

ونفى وجود فرص برأيه لتغيير سياسات السلطات القطرية في ظل وجود النظام الحالي، مشيرًا في السياق ذاته إلى أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب عليها أن تستخدم إمكانياتها كافة في المنظمات الدولية ودوائر اتخاذ القرار في تحركاتها الدبلوماسية والسياسية والأمنية القائمة على الأدلة والأسانيد التي تكشف التورط القطري في دعم الإرهاب.

وأفاد الدبلوماسي المصري محمد المنيسي، بأن الدوحة استعانت بمنصات دولية للترويج للكذب مشددًا على أنها في ذلك الصدد لجأت لدفع رشاوى لعدد من الوسائل الإعلامية وعدد من الجهات السياسية والمسؤولين الأجانب لتأمين مواقف داعمة لها والترويج إليها، وذلك في ظل إصرار قطر على سياساتها في المنطقة ورفضها للانصياع لمطالب دول المقاطعة، وساعد قطر في ذلك ما تمتلكه من قدرات مالية استخدمتها في عملية المواجهة.

وشدد على أن تلك المحاولات القطرية هي محاولات محكوم عليها بالفشل، لأن أمر دعم وتمويل قطر للإرهاب أصبح واضحًا للجميع، مشيرًا في السياق ذاته إلى أن الجانب القطري يعيش حالة من التخبط ويستنزف أدواته كافة من أجل المواجهة، ويرتكز على علاقاته بإيران وتركيا لمواجهة أشقائه العرب والتنصل من تعهداته السابقة التي سبق وأقرها في قمة الرياض والاتفاق التكميلي بعدها.

منصات مأجورة

وفي الأراضي المحتلة، أجمع محللون وخبراء فلسطينيون، على أن هروب الدوحة من حل أزمتها دفعها لافتراء الكذب عبر منصات دولية مأجورة، مرجّحين أن يفاقم هذا من الأزمة، التي سيرسو فيها العطاء أخيراً على قطر، بحيث تدفع ثمناً باهظاً لإصرارها على دعم الإرهاب، وإحباط مساعي الحل.

وأوضح محللون لـ «البيان» أن «السياسة القطرية تبدو خاوية وفارغة، فهي تحاول شراء ذمم بعض الإعلاميين الراقصين على الحبال المشدودة، والذين يتمايلون مع الرياح، لتلفيق الأكاذيب ضد الدول الداعية لمكافحة الإرهاب،

ـــن في قضية «التخابر مع قطر»

خلية داعشية

أحالت محكمة جنايات القاهرة أوراق 7 متهمين بقضية «خلية داعش ليبيا»، إلى مفتي الجمهورية؛ لأخذ الرأي الشرعي في إعدامهم، وذلك في قضية اتهامهم بالانضمام إلى خلية إرهابية تتبع تنظيم داعش الإرهابي، وارتكاب جريمة ذبح 21 مصرياً قبطياً من العاملين في ليبيا.

وأسندت النيابة العامة للمتهمين اتهامات عدة، منها إنشاء وتأسيس وزعامة جماعة على خلاف أحكام القانون. الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين المصريين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، واستباحة دماء المسيحيين ودور عباداتهم، واستحلال أموالهم وممتلكاتهم، والإخلال بالنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها، والقيام بعمليات إرهابية داخل الأراضي الليبية.

المستندات إلى كل من علي عفيفي، أحد الكوادر الإخوانية، وعلاء عمر سبلان، عضو التنظيم الدولي الإخواني، ومراسل لقناة الجزيرة بالقاهرة، لنقلها إلى جهاز المخابرات القطري ونشرها عبر قناة الجزيرة.

وأضاف الشاهد أنه في 23 ديسمبر 2013 سافر المتهم علاء عمر سبلان إلى قطر، حيث التقى بالمتهم إبراهيم هلال، رئيس قطاع الأخبار بقناة الجزيرة، الذي رافقه إلى «شيراتون» الدوحة، حيث التقيا هناك بضابط مخابرات قطري وحمد بن جاسم، واتفق معهم على تسليم أصول تلك المستندات وتسريبها إلى قطر، ونشرها عبر قناة الجزيرة مقابل مبلغ مليون ونصف مليون دولار.

وأشار الشاهد إلى أن المتهم علاء سبلان حصل من حمد بن جاسم على مبلغ 50 ألف دولار من أصل المبلغ المتفق عليه، وحوّل مبلغ 10 آلاف دولار للمتهم أحمد عفيفي وخالد حمدي عبر شركة «ويسترن يونيون» وتسلّمه الأخير. كما كافأ حمد بن جاسم المتهم علاء سبلان، الذي عيّنه معداً لبرنامج المشهد المصري بقناة الجزيرة بقطر.

ونقل محمد كيلاني أصول المستندات المخزنة إلكترونياً من القاهرة إلى قطر، عبر رحلاته الجوية المتجهة إلى مطار الدوحة، باعتباره يعمل مضيفاً جوياً بشركة مصر للطيران، التي تسلمها منه ضابط المخابرات وحمد بن جاسم. من جانب آخر، قال مصدر قانوني إن النيابة العامة تسلمت ملف قضية التخابر مع قطر مرة أخرى، وذلك لفتح تحقيقات موسعة فيما تطرقت إليه محكمة النقض، من ارتكاب حمد بن جاسم أفعالاً تنطوي على جرائم جنائية مؤثمة بشأن التخابر لدولة أجنبية، للتأثير في مركز البلاد الحربي والاقتصادي السياسي والاجتماعي، وتقديم رشوة للإضرار بالبلاد.

تأييد المؤبد

من جهة أخرى، أيدت محكمة جنايات القاهرة حكم المؤبد الصادر ضد مرسي، في القضية الشهيرة بـ«التخابر مع قطر»، فيما ألغت عقوبة السجن 15 عاماً التي كان قد حصل عليها الرئيس المصري المعزول في اتهام آخر بالقضية ذاتها في وقت سابق.

وقضت محكمة النقض في حكمها الصادر بقبول عرض النيابة العامة شكلاً، وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهم (أحمد علي عبده عفيفي ومحمد عادل كيلاني ومحمد إسماعيل ثابت). كما قضت بإلغاء عقوبة السجن 15 عاماً المقضي بها على مرسي والاكتفاء بعقوبة السجن المؤبد.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد قضت، في شهر يونيو الماضي، بالسجن 40 عاماً في تهمتين منفصلتين بقضية التخابر مع قطر (المؤبد 25 عاماً في تولي قيادة جماعة إرهابية، والسجن 15 عاماً في تسريب الوثائق)، وأقر حكم محكمة النقض بإلغاء عقوبة الـ15 عاماً، والاكتفاء بحكم المؤبد الصادر ضده. كما قضت المحكمة ذاتها بإلغاء عقوبة السجن 15 عاماً الصادرة ضد علي أمين الصيرفي، عن الجريمتين المسندتين إليه، والاكتفاء بعقوبة السجن المؤبد في القضية نفسها، مع إلغاء عقوبة السجن المشدد لمدة 15 عاماً المقضي بها على المحكوم عليه أحمد عفيفي والاكتفاء بعقوبة الإعدام، وكذا إلغاء عقوبة السجن المشدد على المتهم خالد حمدي رضوان والاكتفاء بعقوبة السجن 15 عاماً وتغريمه 10 آلاف دولار. وقضت محكمة النقض بإلغاء عقوبة السجن المشدد على المتهم محمد كيلاني والاكتفاء بعقوبة الإعدام، ورفض الطعن فيما عدا ذلك وقبول طعن النيابة العامة شكلاً وفي الموضوع برفضه.

وقررت المحكمة إحالة الأوراق إلى النائب العام لاتخاذ اللازم نحو التحقيق، والتصرف فيما نُسب إلى محمد بن جاسم من أفعال ووقائع تنطوي على جرائم جنائية مؤثرة بشأن التخابر على دولة أجنبية، والإضرار بمصلحة البلاد، وإعطاء مبالغ مالية بقصد ارتكاب أعمال تضر بالمصلحة القومية للبلاد.

وقائع القضية

يشار إلى أن وقائع القضية تعود إلى عام 2012 عندما طلب مرسي معلومات دقيقة عن القوات المسلحة المصرية، وعقب أن تم تسليمها إليه احتفظ بها لديه في قصر الاتحادية، حتى عندما ظهرت بوادر الحراك السياسي الشعبي المصري قبل 30 يونيو 2013 أصدر رئيس ديوان رئيس الجمهورية آنذاك - بموافقة مرسي- قراراً بنقل جميع المستندات الموجودة في قصر الاتحادية إلى أماكن حفظها في قصري عابدين والقبة، غير أن مرسي احتفظ بالتقارير العسكرية وأعطاها لسكرتيره الخاص أمين الصيرفي، الذي احتفظ بها في منزله بالتجمع الأول، وعقب نجاح ثورة يونيو في إسقاط حكم الإخوان، سلمتها ابنة الصيرفي إلى أخرى (المتهمة أسماء الخطيب) تعرفت إليها في اعتصام رابعة، التي نقلت تلك المستندات إلى صحافي أردني يعمل مع قناة الجزيرة، ليسهل مهمة بيعها للقناة القطرية. وتقابل ضابط مخابراتي قطري ورئيس قناة الجزيرة في صفقة شراء تلك المستندات من المتهمين نظير مبلغ مالي قيمته مليون دولار. وتكشف تلك القضية عن الدور الذي قامت به قطر في سياق تدخلها في الشأن الداخلي المصري، والسعي نحو الحصول على أي معلومات سرية تخص الأمن القومي.

ـــة وراء استغلالها المنصات الدولية

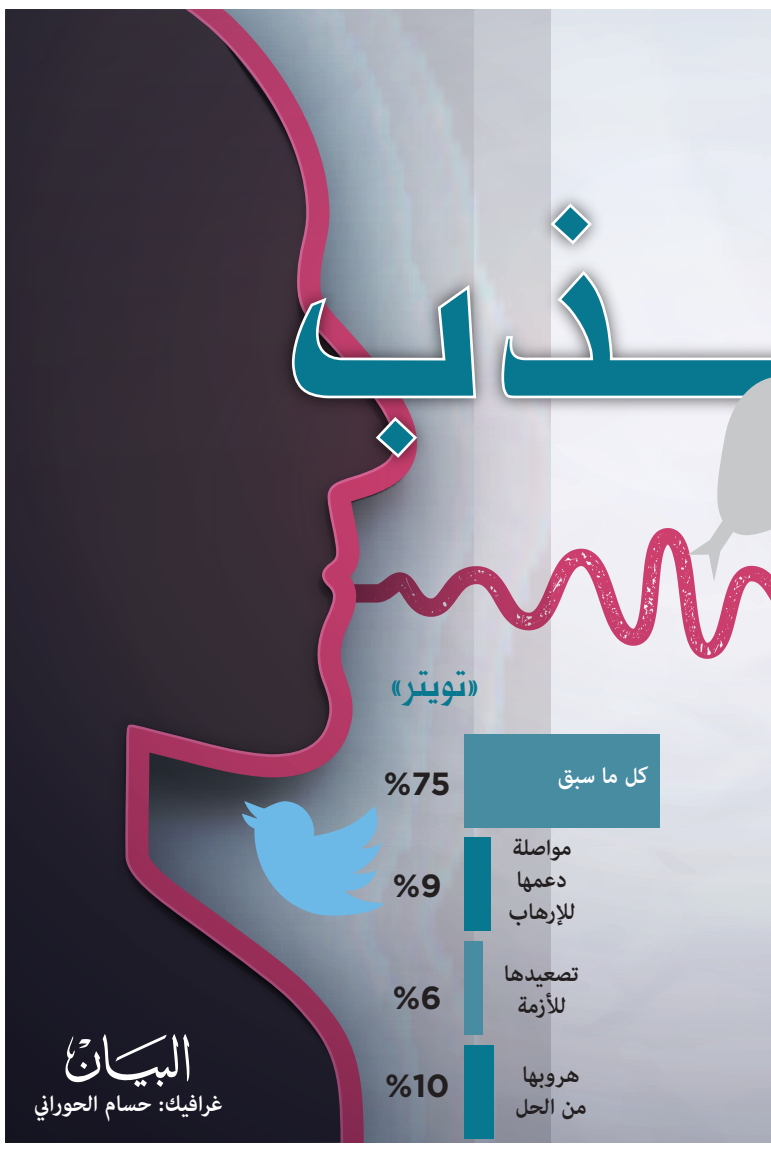

وإحباط أي مسعى لحلها، وكل ذلك للاستمرار في مخططاتها الرامية إلى زعزعة استقرار الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

ورقة أخيرة

يرى محللون فلسطينيون أن قطر ما زالت تتمسك بدعم الإرهاب كورقة أخيرة لها لإنقاذها من أزمتها، بزيادة العبث بالدول العربية، ونشر الفتن والقلاقل في كافة الدول العربية لإشغالها بنفسها، للتغطية على الضربة الموجعة التي تتلقها قطر من الدول العربية بعد قرار المقاطعة.

وفي الاتجاه ذاته، يقول المحلل السياسي ناصر اليافاوي، إن قطر تتهرب من الحل العربي لأن مشاريعها مختومة من الصهاينة ويزينوا لها ذلك، على أمل تركيع دول المقاطعة وترويضها لصالح سياسة قطر، وهذا من درب المستحيل. كما أن قطر تعمل على تصعيد الأزمة على أمل كسب المزيد من الوقت ظناً منها حسب صانعي سياستها الخبيثة كسب المزيد من الوقت والفرص لفكفكة مواقف الدول المقاطعة، والاستفراد بدول أخرى، وما محاولة الاتصال بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلا دليل على ذلك.

من جهته، يرى المحلل السياسي كمال الرواغ، أن قطر تأدبت منذ تفجر الأزمة، وهي تحاول الهروب للأمام وتبحث عن طوق نجاة لأنها تعلم والعالم كله دعمها لجماعات الإسلام السياسي الذي توسع ليفرخ ميليشيات غير إسلامية.

وأوضح أنه نتيجة ذلك تسعى قطر جاهدة لتوسيع رقعة الزيت، فوضعت رأسها في الرمال وقامت باتهام غيرها باتهامات باطلة، واستخدمت أموالها ومواردها في لعبة الدول وشراء الذمم، لكنها مهما فعلت يجب عليها أن ترضخ لإرادة شعبها وإقليمها وحاضنتها العربية وهي لا تملك بأن تكون كوريا العرب.

ويقول المحلل السياسي د. جمال أبو نحل، إن قطر عملت في عدة اتجاهات من خلال استخدامها المنصات الدولية لإعادة ترويج نفس الفكرة بشكل مضاد ضد الدول العربية، ما يدلل على مراوغتها الحالية تجاه المطالب العربية. وأفاد بأن قطر تحاول الهروب من الأزمة بتصدير الأزمات، ولكن في الأساس ليس من صالحها تصعيد الأزمة، ولكنها تحاول الهروب والخروج منها حتى لو بصناعة الكذب بأشكال مختلفة.

وتابع: «قطر متورطة بدعم جماعات إرهابية متطرفة، لذلك صعب أن تتوقف عن ذلك خاصة أن لها مرجعات رسمية يتمثلون بالاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية والمخابرات البريطانية».

دليل جديد

يرى محللون وخبراء أردنيون أن توجه الدوحة للمنصات العالمية لترويج الكذب ما هو إلا دليل جديد يكشف هروبها من الحل ورغبتها في التصعيد وإصرارها على دعم الإرهاب.

ويرى المحلل السياسي علي نجم الدين أن «قطر تحاول أن تقنع العالم من خلال هذه المنصات في كونها ذلك الحمل الوديع الذي يتعرض للظلم وتحاول الترويج على أنها تعاني من الحصار وليس المقاطعة وشتان بين المفهومين من حيث التطبيق والمضمون».

يضيف نجم الدين: «أصبح هنالك أدلة وبراهين على تورط قطر في الإرهاب سواء من خلال الدعم المباشر أم التدريب أم الاحتواء وفتح المجال لشخصيات مطلوبة عالمية وإيوائهم».

فقدان الثقة

أما الكاتب الصحافي جهاد أبو بيدر فأكد أن بحث قطر عن المنصات العالمية يعكس إدراكها في أن الداخل فقد ثقته تماماً بها ووجود اعترافات مسجلة من قبل جماعات وأشخاص قد انشقوا شهدوا أن قطر عملت على دعمهم في تنفيذ عمليات إرهابية عديدة أكبر دليل من الممكن الاعتماد عليه. وفي النهاية فإن صورة قطر قد اهتزت في أعين المجتمع الدولي ولن ينفع التوجه للمنصات العالمية سوى الزيادة في التأكيد في أنها متورطة.

مماطلة قطرية

وأضاف أبو بيدر قائلاً: «هذه المماطلة التي تتبعها قطر تفيد الجهات المعادية في زيادة الصدع الحاصل بين الدول وتهدر الفرص لإيجاد حل للأزمة وتراوغ من أجل تنفيذ أجندات. لقد شهدنا الكثير من المواقف السلبية والمتناقضة لمسؤولين من قطر عبر منصات مهمة كالأمم المتحدة واجتماعات في الجامعة العربية، وأخيراً كان مؤتمر المعارضة القطرية أكبر دليل على أن قطر تمارس سياسة تكميم الأفواه ومنع الحريات وهذا كله يصنف من أشكال الإرهاب.

وهذا يؤشر بوضوح على مراوغتها في حل الأزمة، وتمسكها بدعم الإرهاب».

بدوره، بيّن الكاتب والمحلل السياسي محمد جودة، أنه لم يعد يخفى على أحد لجوء قطر لشراء الذمم وتلفيق الأكاذيب لأسباب لا تخرج عن هروبها من حل الأزمة ومواصلة دعمها للمنظمات الإرهابية، طمعاً في البقاء في دائرة الحدث إلى جانب بث الفوضى في عواصم جيرانها العرب، والسعي لضرب أمنها واستقرارها.

ويقول جودة: «قطر لن تتخلى عن دعم الميليشيات الإرهابية، وبعد أن اقتربت الأزمة من الحل، عمدت قطر إلى تصعيدها مجدداً، انسجاماً مع مواقف دول وقوى إقليمية، تسعى لإضعاف دول المنطقة، بغرض السيطرة والتوسع فيها، ولهذا فهي تروّج الكذب، في محاولة منها لحرف البوصلة عن مخاطر دورها على أمن المنطقة واستقرارها».

ويرى الكاتب بالشأن السياسي أمجد شاور، أن القيادة القطرية تحاول خداع العالم من خلال الأكاذيب ومحاولات تسويق مواقف أخلاقية، بإظهار حرصها على حل الأزمة بلغة الحوار مع دول المقاطعة، غير أنها في حقيقة الأمر تخذل شعبها أولاً، وتتنكر لمبادئ الأخوة والجوار، بالاصطفاف في ركب المنظمات الإرهابية، ودعمها وتمويلها، ومحاولة العبث بأمن واستقرار جيرانها.

وأوضح شاور أن قطر عمدت أخيراً، إلى النيل من دول المقاطعة بحملات ينبعث منها الكذب، بحيث أصبح تزوير الحقائق نهجاً قطرياً، لتصعيد الأزمة

سياسيون بحرينيون: «الحمدين» يجلب الويلات لشعب قطر

■ المنامة - إبراهيم النهام

أجمع عدد من السياسيين البحرينيين، على أن السياسات القطرية الراهنة، والتي ترتكز على الإعلام الأصفر والمعادي، والذي يروج الأكاذيب تلو الأكاذيب، تبين بأن حكومة الدوحة متمرغة في التعنت والاستكبار، وهو ما سيجلب الويلات للشعب القطري، كنتاج طبيعي لهذه السياسات.

وقالوا بسياق تصاريحهم لـ «البيان»، إن «استمرار ضخ البيانات الكاذبة في المحافل الدولية والإقليمية، يعكس إصرارهم على البحث عن الحلول خارج الإطار العربي، وسعيهم المستمر لتعميق الأزمة، وإطالة مدة الخلاف، سعياً لتحقيق مصالح تخدم الإرهاب».

سياسة شق الصف

ويرى رئيس لجنة حقوق الإنسان، عضو اللجنة التشريعية بمجلس النواب البحريني، محمد المعرفي، أن استثمار النظام القطري لمنصات الإعلام الأصفر والكاذب، بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى، وأن صوت العقل بات متوارياً قبالة العناد والتكبر، والذي ظهر بوضوح شديد في البيان المشين الذي ألقاه ممثل قطر في اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير، حيث حرض البيان بشكل واضح، على تعميق شق الصف العربي، والاستعانة بالعدو الخارجي وتمجيده.

وبين المعرفي لـ «البيان»، أن استمرار إلقاء المسؤولين القطريين للبيانات الكاذبة في المحافل الدولية يعكس إصرارهم على البحث عن الحلول خارج الإطار العربي، وسعيهم المستمر لتعميق الأزمة، وإطالة مدة الخلاف.

وحذر عضو مجلس النواب البحريني، النظام القطري من الكوارث التي يسببونها لشعبهم بمثل هذا التخبط السياسي، مؤكداً أن الاحتماء بأحضان الأعداء لن يجدي نفعاً، وإنما سيجلب الدمار والويلات على دولتهم وشعبهم في المستقبل القريب.

أجندات معروفة النوايا

ويتفق معه عضو مجلس النواب، د. عيسى تركي، والذي يرى أن سياسة الكذب وطمس الحقائق وتشويهها، باتت النهج المستمر لنظام حكومة الدوحة، والذي بات في عزلة دولية وعربية غير مسبوقة، كنتاج لسياساته المجرمة بتصدير الإعلام المعادي، والبارود، والدم، لدول الجوار، وللدول العربية ككل.

وتابع «الإعلام القطري، وسياسات الدولة القطرية، تؤكد أن هنالك رغبة قائمة بالاستمرار بدعم الإرهاب، وبكل صوره، ملقية - بالوقت ذاته - خلف ظهرها، أهداف النظام الأساسي لدول مجلس التعاون، الهادفة إلى التعاون، وصولاً للوحدة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة».

وقال النائب تركي «هذه المواقف غير المسؤولة، تهدف لإضعاف دور الجامعة العربية، ومنظومة مجلس التعاون الخليجي، وإلى إلهاء الرأي العام العالمي عن حقيقة السياسة القطرية، وما أحدثته من فوضى، وإشغال هذه المؤسسات عن دورها الرئيس بتعزيز الأمن القومي العربي، وتكريس وحدة المصير المشترك».

الهروب من الحلول

من جهته، قال رئيس جمعية الحقوقيين البحرينية، المستشار عبد الجبار الطيب لـ«البيان»، إن اللجوء للمنصات الدولية، هو محاولة للهروب إلى الأمام، عن طريق تغافل الحل المباشر، وهو الحوار مع دول المقاطعة الأربع، والوصول لتفاهمات واضحة، تمهيداً لتناسي الماضي، بعد الاتفاق النهائي والتنفيذ.

وأكد الطيب أن قطر بعيدة كل البعد عن فهم حقيقة أن خروجها عن سرب الحماية الخليجي والعربي، سيكلفها الكثير على المدى القريب والمتوسط، كما أن تموقعها الجغرافي في قلب الخليج، يجعل من الصعب أن تكون بعيدة في توجهاتها عن المنظومة، لأن في غير ذلك تكون تهديداً على دول مجلس التعاون.

طريق وعرة سلكها في جولته الأوروبية انطلقت من المكان الخطأ

تميم في متاهته.. عزلة متفاقمة وهزائم متكررة

إسطنبول ـ البيان، وكالات

حالة التخبط لا تزال تتملك دبلوماسية الدوحة، التي رسمت لأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني طريقاً يباعد بينه وبين الخروج من أزمته مع الدول الخليجية والعربية منذ انطلاقتها. فالطريق الوعرة التي يسلكها تميم هذه الأيام في جولته الأوروبية للترويج لخطاب المظلومية انطلقت من المكان الخطأ، حيث حليفته تركيا، التي تعاني هي الأخرى من عزلة دولية بدأت ملامحها تلوح في الأفق الأوروبي.

لم تكن جولة أمير قطر الخارجية في نهاية الأسبوع الماضي، مُفاجأة للمتابع والمحلل، ولكن المفاجأة جاءت من التسرع والارتباك وسوء التنظيم التي ميزت الجولة «المكوكية»، التي صورها الإعلام القطري الرسمي والموالي، «فتحاً دبلوماسياً مُبيناً»، والحال أن زيارة تركيا، وألمانيا، وفرنسا، قبل تحول تميم إلى نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع المقبل، لم تكن سوى فرصة للتغطية على محاولة الدوحة، كسر عزلتها بشكل مرتبك ومتسرع، لتحقيق مكاسب «إعلامية» مصطنعة.

تساؤلات

لكن ثمة تساؤلات عديدة حول ما جناه عبدالرحمن بهذا الخطاب حتى يذهب به تميم هذه المرة، ففي كل مرة كان وزير الخارجية القطري يذهب إلى أوروبا ليفاجأ بأن خطابه الذي يعمل على تسويقه منتهي الصلاحية، فالأجواء هناك لم تعد مواتية لمظلوميات قطر المكررة. فثمة رأي عام أوروبي تشكل في عدة دول عقب انطلاق الحملة العالمية لوقف التمويل القطري للإرهاب وغيرها من الفعاليات والجلسات الحقوقية التي وضعت الرأي العام الأوروبي أمام عدة حقائق صادمة، أبرزها دعم الدوحة للتنظيمات الإرهابية الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم.

ارتباك وسوء التنظيم

و لم يفت الملاحظ الارتباك وسوء التنظيم الكبير اللذين رافقا هذه الجولة، التي يبدو أن تسرعها عائد حسب بعض الأوساط إلى الصفعة المدوية التي تقبلتها الدوحة في القاهرة على هامش اجتماعات وزراء الخارجية العرب، واللهجة الصارمة التي تحدثت بها دول المقاطعة، إلى المندوب القطري- الإيراني، في الجلسة، ما أوحى لصاحب القرار في الدوحة، بفكرة التحرك الدولي لتفادي الأسوأ، بعد تأجيل امتد أشهراً لزيارة برلين وباريس، وبالتزامن مع إطلاق أول مؤتمر للمعارضة القطرية في لندن، التي أعلنت عن نفسها بقوة بالمناسبة، ونجحت في إيصال صوتها إلى العالم الخارجي، بشكل فاعل ومؤثر، في دلالة على تحول نوعي كبير منتظر في الدوحة، والمنطقة، والعالم، بعد أن دق التغيير على باب الدوحة، أخيراً.

وفي باريس، لم تُشكل زيارة أمير قطر إلى فرنسا، سوى فقرة بسيطة في جدول أعمال الرئيس ايمانويل ماكرون، الذي رفض مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع تميم، وفضل بعد المقابلة الخاطفة مع الزائر القطري، الاحتفال مع الرئيسين السابقين نيكولا ساركوزي، وفرانسوا هولاند، بفوز باريس بتنظيم الألعاب الأولمبية الصيفية 2024.

في خطابه الأخير بتاريخ 21 من شهر يوليو الماضي، حاول أمير قطر تميم بن حمد التقليل من الأزمة التي تمر بها قطر نتيجة المقاطعة من الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب، والإيحاء أن الحياة في قطر طبيعية، بينما كان في الوقت ذاته يستنجد بالمعشوقة إيران والعسكر التركي.

وقد بدت التناقضات تتدفق في السياسة القطرية، منذ بداية الأزمة، فيما تتعاظم مشاعر الخوف والعزلة لدى النظام القطري، إذ كانت زيارة أي مسؤول دولي إلى الدوحة بمثابة تنفس لهذه الجزيرة المعزولة.

عزلة قطر

بعد حادثة التخريب للحل التي دمرها تميم ومن ورائه وكالة الأنباء القطرية في الثامن من الشهر الجاري، بدت الدوحة أكثر عزلة، ذلك أن اللعبة انكشفت للعالم وأن نظام الحمدين مستمر في الكذب والمراوغة. وانقطعت الزيارات الدولية إلى الدوحة ليزيد الخناق على «الجزيرة» المعزولة.

وحتى يوحي أميرها الصغير، أن بلاده ليست في حالة عزلة وأنها تعيش في علاقات جيدة مع العالم الخارجي، قرر أن يقوم بجولة بلا معنى وبلا أجندة سياسية، بل إن زيارته إلى تركيا وألمانيا وفرنسا لم يتم التطرق إلى أي نوع من العلاقات الثنائية، وتوقيع الاتفاقيات كما تجري العادة في البروتوكولات الدولية، فقط كانت تركز على الحل السيئ التي وصل إليه نظام الحمدين، وكان البارز في كل هذه الزيارات استجداء موقف فقط تحاول قطر المتاجرة به، بينما تزداد قناعة الدول الأربع أن الدوحة لن تغير من سلوكها ومراوغاتها.

أخطاء كبيرة

يرتكب نظام الحمدين في كل مرة ذات الأخطاء ويضل الطريق كما هي العادة، ليذهب بعيداً بينما الحل في الجوار، وبدلاً من أن يجول في ألمانيا وفرنسا وتركيا، كان يفترض أن يذهب إلى الرياض حسبما يرى مراقبون.

وتشير المعلومات، إلى أن النظام القطري بات يشعر بالعزلة أكثر فأكثر، وأن الخناق يضيق عليه بعد أن دمر محاولة الحل الأخيرة بالافتراءات.

ويؤكد مراقبون للأزمة الخليجية، أن زيارة أمير قطر لتلك الدول تعكس حالة الخوف والهلع التي يعيشها النظام القطري من تفاقم العزلة في ظل إصرار الدول الأربع على تنفيذ الشروط.

حالة الخوف لا تزال تتملك دبلوماسية الدوحة

الارتباك وسوء التنظيم الكبير رافقا جولة تميم الخارجية

تهور تميم وهشاشة تنظيم الحمدين يزيدان من عزلة قطر

صحف ألمانيا: قطر تدعم التطرّف وتبني منشآتها على جثث العمال

«دير شبيغل»: الدوحة متورطة بدعم الإرهاب

تونس ـ الحبيب الأسود

أثارت زيارة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني إلى برلين أمس، غضب أطراف سياسية وإعلامية وشعبية، أكدت قناعتها بتورط نظام الدوحة في دعم الإرهاب، فيما أبرزت تقارير صحافية أن حجم الاستثمارات القطرية الضخم، دفع بعدد من الدول إلى التغاضي عن دور الدوحة التخريبي ودعمها للجماعات الإرهابية في المنطقة والعالم.

وكتبت صحيفة «دير شبيغل»، تعليقاً تحت عنوان «لماذا يجب أن تأخذ ألمانيا مسافة من قطر؟»، رأت فيه أن الإمارة الخليجية الصغيرة، تعتبر من «ممولي الإرهاب»، موضحة أن دعم قطر «لا يشمل فقط حركتي حماس وطالبان، ولكن يبدو أنه حتى تنظيم داعش يمكن أن يعول على الدعم القطري».

وكانت ذات الصحيفة أكدت في التاسع من مايو الماضي، أنه، وفي سياق الجهود الحالية التي تبذلها المستشارة الاتحادية أنغيلا ميركل لتعزيز المفاوضات، من أجل التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع دول الخليج، أصبحت قطر الآن موضع الاهتمام. حيث تعتبر دولة تمول الإرهاب والتطرف في المنطقة، وقالت الصحيفة: «في عام 2014، أعلن وزير المساعدات الإنسانية الألماني جيردمولر (سو)، عن تمويل داعش في سوريا والعراق من قبل قطر، وشكك في وضعية الدوحة كمستثمر في ألمانيا، كما قال الحزب الديمقراطي الاشتراكي والخضر، إن قطر لها صلات مع تنظيم داعش، ثم ذهبت ميركل علناً على مسافة من بيان جيرد مولر، وتحدثت عن سوء فهم. بعد التشاور مع وزارة الخارجية».

عدم تطبيق القوانين

ووفق الصحيفة الألمانية، قال آدم سوبين، الخبير الأهم في تمويل الإرهاب في الخزانة الأميركية العام الماضي، أن قطر «أظهرت عدم وجود إرادة سياسية لتطبيق قوانينها على مكافحة تمويل الإرهاب».

وقالت «دير شبيغل» إن دولة قطر غير المضمونة، والتي توفر الحماية والإيديولوجية المالية والحماية للإرهابيين، تدعوها المستشارة الألمانية لمكافأتها بفرضها كشريك على قدم المساواة بقوة أكبر مما كانت عليه في الاقتصاد الأوروبي، وهذا يجب أن يتوقف أخيراً. وهناك العديد من النقاط الحساسة الأخرى التي تبين مدى إلحاح وقف قطر والتشكيك بجدية في دورها كحليف للغرب.

وقد توصل تقرير من ديفيد أندرو واينبرغ من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في ألمانيا، بعد مراجعة جميع الأدلة المتاحة، إلى استنتاج مفاده أنه "من المستحيل العثور على حالة واحدة كانت فيها قطر قد اتهمت وأدانت وسجنت شخصاً تضعه الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة على قائمة مناهضة للإرهاب". وأظهرت أبحاثه أيضاً أن الإرهابيين، وخاصة أولئك الذين يدعمون فرع تنظيم القاعدة في سوريا (المعروف الآن باسم جبهة فتح الشام)، حيث إنهم يتمتعون "بالحصانة من الملاحقة القضائية" في قطر.

صحف المانية | أرشيفية

تمويل الإرهاب

وقطر ليست فقط دولة ممولة للإرهاب، وإنما هي أيضاً قبلة للعناصر المشبوهة. في عام 2015، سافر اثنان من كبار قادة طالبان من وإلى قطر للقاء أعضاء من "خمسة حركة طالبان" سيئة السمعة - السجناء المهمين من خليج غوانتانامو، الذي أرسلتهم إدارة أوباما إلى قطر، مقابل السجين الأميركي سيرجينت بوينبرغدال، وقام القطريون بالإشراف على عملية التبادل في سفارة طالبان، التي تم افتتاحها في الدوحة. وتبين الرسائل المسربة أن المسؤولين الأميركيين قلقون منذ فترة طويلة من أن حركة طالبان وغيرها، يمكن أن تستخدم قطر كمكان لجمع الأموال.

تضيف الصحيفة: ثم هناك مجموعة حماس الفلسطينية، التي تتمتع بمأوى آمن في قطر، كما تجمع المال الكافي. وكان الزعيم السابق خالد مشعل، يعمل من الدوحة لفترة طويلة. ويقال إن مفوض حماس العسكري، صالح عوروري، يقيم في الدوحة بعد مغادرته تركيا.

وفي 3 سبتمبر الجاري، أعربت ميركل، ومنافسها في الانتخابات، مارتن شولتس، خلال مناظرة تلفزيونية، عن رفضهما استضافة قطر كأس العالم لكرة القدم عام 2022.

وسأل الصحافي الذي كان يدير الحوار ميركل: «سيدة ميركل، هل تعتقدين أن تنظيم كأس العالم لكرة القدم عام 2022 في قطر أمر جيد؟، نعم أم لا؟». فأجابت ميركل على الفور «لا، ليس جيداً».

ونقلت الصحافية التي كانت تدير الحوار، السؤال ذاته إلى شولتس، فقال أيضاً «لا».

أما صحيفة زود دويتشه تسايتونغ، فأعربت عن حذرها إزاء أدوار قطر في عدد من الملفات في المنطقة، وكتبت تقول: إمارة قطر تدعم جماعة الإخوان في مصر، وتؤوي قيادة حركة حماس. ويشتبه في أن بعض الأثرياء قد مولوا تسليح إرهابيي تنظيم داعش، كما أن فوز قطر بتنظيم المونديال، قد تحول إلى نحس تسبب في خدش صورة البلاد، لأنه يبدو أن الإمارة، ولبناء ملاعبها، تسير على الجثث.

انتقادات سابقة

سبق لأمير قطر تميم بن حمد أن زار برلين في سبتمبر 2014، وقد استقبلته الصحف الألمانية آنذاك بانتقادات حادة، لدور نظامه في دعم الإرهاب، وتناقض المواقف الأوروبية بين زعمها محاربة الإرهاب وتعطشها للاستثمارات، حيث كتبت صحيفة فرانكفورته ألغيماينه تسايتونغ معلقة: العلاقات الألمانية مع الإمارة الخليجية الصغيرة، لكن الغنية قطر، تبرز أن سياسة ألمانيا الخارجية، يمكن أن تتجاوز الدعم الاقتصادي البحت، على الرغم من أن الكثيرين من المواطنين ومديري الشركات يتمنون ذلك. فقطر، التي بفضل عطش الغرب للطاقة، تلاكم على الساحة الدولية على مستوى أكبر من وزنها، تعد في ألمانيا مستثمراً مهماً في عدد من كبريات المؤسسات الاقتصادية، كمصرف دويتشه بنك أو سيمنس. وبالمقابل، فهي تتدخل كثيراً في أزمات الشرق الأوسط، وتشارك فيها أحياناً بشكل يتضارب مع المواقف الغربية.

الخارجية القطرية «وكر» تنمية الإرهاب

دبي ـ البيان

يمثل حديث وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني عن تمويل الإرهاب والتطرف في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أمراً مثيراً للسخرية والمفارقة، إذ ان وزارة الخارجية القطرية التي يرأسها، تتميز بكونها الوكر الأساسي للتطرف وتمويل الحركات الإرهابية في كل مكان من العالم العربي والإسلامي.

تلك هي المسرحية الحقيقية في الشرق الأوسط، مخرجها تنظيم الحمدين، فيما الجمهور يعرف النص مسبقاً، ذلك أن فضائح التمويل القطري للإرهاب باتت حقيقة يعرفها القاصي والداني، وقد كشفت الصحف الغربية والعديد من الصحف العربية بالوثائق تورط الخارجية القطرية ووزراء خارجيتها بالعلاقات الوثيقة مع قيادات إرهابية معروفة.

صانع أساسي

طوال السنوات الأخيرة، وعلى غير عادة الدول كانت الخارجية القطرية صانعاً أساسياً للإرهاب والتطرف، فمنذ وزير الخارجية حمد بن جاسم آل ثاني إلى خالد العطية، الذي يتولى الآن شؤون الدفاع حتى الوزير الصغير عبدالرحمن، اليوم، تمتلك الخارجية القطرية مخصصات مالية خاصة لدعم رموز التطرف والجماعات الإرهابية.

ففي الملف السوري على سبيل المثال، فإن الخارجية القطرية كانت تضخ أموالاً طائلة من دون أية فواتير أو عملية مؤسسات تعكس أن من يقوم بذلك الأمر هي دولة، حتى العديد من المؤسسات التي تعمل تحت غطاء الجمعيات الخيرية في مدينة إدلب التي تهيمن عليها القاعدة، كانت تحصل على تمويل من الخارجية القطرية.

دور بارز

وكان لخالد العطية دور بارز في دعم وتمويل جبهة النصرة، وإنشاء جماعات متطرفة في الشمال السوري بالمال القطري عبر وزارة الخارجية على وجه التحديد. وعلى سبيل المثال فإن العلاقة الوثيقة كانت مشهورة بين فيلق الرحمن في الغوطة الشرقية في دمشق وخالد العطية الذي أشرف على العديد من المشاورات بين الفيلق والفصائل الأخرى في الدوحة. وقالت شخصيات سورية ناشطة وحقوقية في الداخل من مدينة إدلب لـ «البيان»، إن العديد من مقاتلي القاعدة ومن حركة أحرار الشام كانوا يغادرون إلى الدوحة ويمضون أياماً ومن ثم يعودون إلى تشكيل الكتائب والفصائل ومنح المقاتلين رواتب من أجل تخليهم عن الفصائل الأخرى.

وبحسب اعترافات العديد من الذين تعاملوا مع الخارجية القطرية، سواء في الملف السوري أو الليبي أو اليمني، فإن الخارجية كانت مهمتها دعم الإرهابيين والمتطرفين في تلك البلدان من دون حتى عملية روتينية حكومية، بل تتجاوز الخارجية القطرية كل الخطوط لتقوم بتمويل هؤلاء المتطرفين.

وأكدت شخصية ليبية مطلعة لـ «البيان» أن خالد العطية كان يوفد مسؤولين في زيارات سرية إلى طرابلس ويحملون حقائب مالية ضخمة ليتم تقديمها إلى الجماعات المتطرفة، من أجل الحفاظ على التيار المتطرف ضد المؤسسات الوطنية الليبية.

اجتماعات مطولة

وتشير تلك الشخصية - التي فضلت عدم ذكر اسمها - إلى أن وزير الخارجية الأسبق حمد بن جاسم كان يجري اجتماعات مطولة مع شخصيات ليبية إخوانية في الدوحة، حيث يتم نقلهم بطائرة خاصة ومن ثم يعودون إلى طرابلس بنفس الطائرات بحماية قطرية، حيث حقائب المال من أجل شراء ولاء البعض. أما عبدالرحمن آل ثاني، فقد كان ولا يزال متخصصاً في دعم الجمعيات الأهلية التابعة لهيئة تحرير الشام في إدلب.

وأمام هذه الوقائع والحقائق التي تثبت قذارة المال القطري ودوره في تنمية التطرف، يتشدق الوزير القطري أمام مجلس حقوق الإنسان بالتطرف والإرهاب، ويحاول تجميل نظامه الدموي أمام العالم في محاولة باتت من الماضي لتلميع أسوأ نظام عربي عمل ولا يزال على تدمير الدول بالمال.

قراءة قطرية خاطئة لخريطة التحالفات المستقبلية

الدوحة تراوغ للاستمرار في دعم الإرهاب

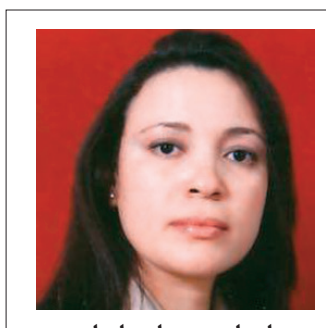

■ إعداد: د. سماء سليمان *

■ قطر تفقد بوصلة التحرك بعيداً عن جادة الطريق

■ حرص خليجي على عدم إتاحة الفرصة للدوحة لتنفيذ أجندتها التخريبية

■ فشل التحالف التركي الإيراني القطري قبل أن ينشأ

في استعراض لخلفية الأزمة القطرية والقوى المحركة للسياسة الخارجية القطرية والأطراف الفاعلة في هذه الأزمة، لا بد من الإشارة إلى أن موقف الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تجاه قطر جاء لعدم التزام الأخيرة بتنفيذ اتفاق الرياض والاتفاق التكميلي الذي وقع عليهما أمير قطر، وهو ما يعني اعترافاً من قطر بأنها بالفعل قامت بالانتهاكات المذكورة في اتفاق الرياض، ومن ثم كانت بوادر المقاطعة عندما سحبت هذه الدول سفراءها من قطر للضغط عليها للقيام بالتزاماتها تجاه الدول الخليجية ثم تجاه مصر. وقد جاء الاتفاقان بعد عقد مباحثات مستفيضة تم خلالها إجراء مراجعة شاملة لما يشوب العلاقات بين دول المجلس (التعاون الخليجي) والتحديات التي تواجه أمنها واستقرارها والسبل الكفيلة لإزالة ما يعكر صفو العلاقات بينها.

جذور الأزمة

تعود جذور الأزمة الحالية التي تسببت بها قطر إلى بداية فترة التسعينيات منذ انقلاب الشيخ حمد بن جاسم والد الأمير تميم الحالي على والده الشيخ جاسم عام 1994، ورفض كل الدول الخليجية هذا التصرف. فعملت السياسة الخارجية لدولة قطر لسنوات عديدة بشكل فعلي خارج إطار دول مجلس التعاون الخليجي. وكان دعم الدوحة للإخوان مصدراً للتوتر بين الدوحة ودول الخليج.

في مارس عام 2014، أثار هذا التوتر أزمة دبلوماسية تسببت في قيام كل من البحرين والإمارات والمملكة العربية السعودية بسحب سفرائها من الدوحة بسبب دعم الأخيرة للإرهاب. وعلى الرغم من عودة السفراء بحلول نوفمبر، إلا أن أمير قطر الجديد تميم بن حمد الذي صعد إلى العرش بحلول عام 2013 ادعى سعيه لإصلاح علاقات الدوحة مع دول مجلس التعاون في حين أنه واصل في نفس الوقت تقديم الدعم للفصائل المتطرفة في المنطقة.

إثارة الفوضى

وقامت قطر بدعم حركات لإثارة الفوضى في الدول الداعية لمكافحة الإرهاب. وكانت البحرين أكثر هذه الدول المتضررة بسبب إصرار الدوحة على المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في المملكة والتدخل في شؤونها ودعم الأنشطة الإرهابية المسلّحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى في البحرين، والعمل على إسقاط النظام، وما تم كشفه أن قطر كانت وراء إحداث الفوضى التي حدثت عام 2011 في مملكة البحرين ودعم المعارضة لولا تدخل قوات درع الجزيرة بقيادة سعودية لوقف الفوضى في البحرين.

كما بذلت المملكة العربية السعودية والدول العربية جهوداً مضنية ومتواصلة منذ عام 1995 لحض السلطات في الدوحة على الالتزام بتعهداتها، والتقيد بالاتفاقيات، والتوقف عن الأعمال العدائية ضد السعودية، والوقوف ضد الجماعات والنشاطات الإرهابية، وكان آخر ذلك عدم تنفيذها لاتفاق الرياض عام 2013، والاتفاق التكميلي في 2014.

وواصلت الدوحة دعمها وتمويلها واحتضانها للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة وعلى رأسها جماعة الإخوان التي ألقت الإمارات العربية المتحدة القبض على خلايا تابعة لها كانت تهدف لزعزعة الأمن فيها وعملها المستمر على نشر وترويج فكر تنظيم داعش والقاعدة عبر وسائل إعلامها المباشر وغير المباشر، وكذلك نقضها البيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأميركية بالرياض في 21 مايو 2017 لمكافحة الإرهاب الذي اعتبر إيران الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين والمطلوبين أمنياً على ساحتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول.

الثروة والإرهاب

وتسخدم قطر ثروتها من الغاز في خدمة سياساتها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. وتعد قطر رابع أكبر منتج للغاز في العالم، وتمتلك ثالث أكبر احتياطي للغاز (885 تريليون قدم مكعب) أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتمثل صادراتها منه ما يقرب من ثلث الصادرات العالمية. وقد سعت قطرللاستفادة من هذه الشركات كأداة ضغط وقت الحاجة .

وفتحت قطر أبواب إعلامها في قناة الجزيرة لجماعة الإخوان لينشروا عداءهم، وكان لها دور في دعم جماعات الإسلام السياسي في الوصول للحكم في «الثورات» العربية، ووصل حجم التمويل القطري «المبدئي» للإرهاب نحو 65 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2010 و2015، إذ تشير تقديرات متواضعة من وسائل الإعلام الأوروبية إلى تقديم قطر 85 مليون يورو لمراكز وجماعات يديرها الإخوان في بعض دول أوروبا.

وبدأت قطر في استخدام قناة الجزيرة التي أنشأتها عام 1996 في انتقاد حكومات الدول العربية من خلال استضافة المعارضين السياسيين فيها، كما كانت منبراً لجماعة الإخوان، وكان للقناة دور رئيسي في دعم «الربيع العربي».

وعملت قطر على التغلغل في مؤسسات صنع القرار في الدول الأوروبية والأميركية من مؤسسات الفكر والبرلمانات والمؤسسات الرئاسية ووسائل الإعلام، للتأثير على صانعي القرار في هذه الدول والحصول على دعمهم لسياسات قطر الخارجية.

الاستعانة بالخارج

فور بدء الأزمة التي تسببت بها قطر فإن القيادة القطرية طرقت أبواب تركيا. وجاء التحرك التركي سريعاً وداعماً لقطر، حيث صادق البرلمان التركي في 7 يونيو 2017 على قانون لنشر قوات من الجيش التركي في قاعدة عسكرية تركية تتضمن 5 آلاف جندي تركي. ومن ثم كان التعاون العسكري والاستراتيجي بين البلدين، كما تعترف الدولتان أنهما تواجهان "أعداء مشتركين"، ما يعني وجود تقارب في أهداف السياسة الخارجية لكل من الدوحة وأنقرة، ويقدمان دعماً علنياً للجماعات المتشددة رغم تصنيف بعضها إرهابية، كما يوجد تعاون تركي قطري في تمويل الجماعات الإرهابية بالمنطقة ومنها «داعش، النصرة، والقاعدة»، حيث تقدم قطر التمويل المالي وتقدم تركيا الدعم اللوجيستي لهم للعبور من محافظات جنوب تركيا للأراضي السورية. كما جاء الموقف الإيراني متحيزاً كما التركي لقطر، حيث فتحت أجواءها للطيران القطري وصدرت إليها السلع الغذائية لتخفيف أثر المقاطعة، وتدفع طهران بالأزمة القطرية إلى التصعيد إلى حد التدخل العسكري.

مخالفة القانون الدوليومن المعروف أن الاتهامات التي وجهت لقطر هي التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في الشؤون الداخلية للدول وتهديد أمن واستقرار الدول الخليجية والعربية وعلى رأسها مصر من خلال إيواء أو تجنيس مواطني دول المجلس ممن لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولهم، ودعم الفئات المارقة المعارضة لدولهم، دعم الإعلام المعادي، ودعم الإخوان والمنظمات والتنظيمات والأفراد عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي، وتقديم الدعم لفئات في اليمن ممن يشكلون خطراً على الدول المجاورة لليمن، وقيام قطر بنشاطات إعلامية الموجهة ضد مصر في جميع وسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومحاولة النيل من أمنها واستقرارها. وهو ما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة التي قامت عليها والتي تلزم الدول الأعضاء فيها بتنفيذها، والتي قبلت بشروط العضوية في المنظمة الدولية ومنها أن تكون محبة للسلام، وتقبل الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تكون قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات، وعلى استعداد للقيام بذلك، ومن الواضح أن قطر ومن خلال المعلومات والأدلة المؤكدة تخل بشروط العضوية في المنظمة بتأثيرها في أمن واستقرار الدول المقاطعة وغيرها من الدول، ومن ثم في حالة عدم خضوع الدولة العضو بتنفيذ هذه المقاصد فإن الأمم المتحدة تقوم بفرض عقوبات على قطر ولذا قامت الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب بفرض العقوبات على قطر للحفاظ على مقاصد وأهداف الأمم المتحدة التي تلزم الدول الأعضاء بتنفيذها في علاقاتها ببعضها البعض. ومن المؤكد أن مقاطعة الدول الداعية لمكافحة الإرهاب جاءت بناء على معلومات وأدلة جمعتها أجهزة الاستخبارات في هذه الدول وبالتعاون الاستخباراتي مع أجهزة مخابرات لدول كبرى، الأمر الذي يؤكد النشاط القطري المعادي للدول العربية للنيل من استقرار وأمن هذه الدول.

وتحرص الدول الغربية في تعاملها مع الأزمة القطرية على التأكيد بصورة مستمرة على أن حل هذه الأزمة يكون من خلال الحوار في إطار مجلس التعاون. وهذا الخطاب تكرر في تصريحات لمسؤولين خليجيين والذين أكدوا على أن «يكون حل الأزمة مع قطر داخل البيت الخليجي».

مراوغة وتلاعب

تظهر المؤشرات أن قطر تراوغ لعدم حل الأزمة وهو ما عكسه تصريح سفيرها في ألمانيا، سعود بن عبد الرحمن آل ثاني في 13 أغسطس 2017.

لجأت قطر إلى توجيه تهديد عالمي بارتفاع أسعار النفط والغاز، من خلال سفيرها في ألمانيا أيضاً الذي حذر من أن أزمة بلاده مع الرباعي العربي سيتجاوز تأثيرها منطقة الخليج، وستمس المواطن العادي في أي مكان في العالم؛ مضيفاً أنه كلما زادت المدة سيكون هناك صعوبات أكبر في إيجاد حلول، نحن نعلم أن منطقة الخليج تغذي العالم بأكثر من 40 في المئة من مصادر الطاقة، وإذا استمرت هذه الأزمة أكثر من ذلك سينعكس هذا سلباً حتى على الشخص العادي في أي مكان بالعالم، لأن أسعار الطاقة ستزيد سواء النفط أو الغاز، وهذا بدوره سيؤثر في المنتجات الأخرى».

قراءات خاطئة

ضعف تعويل قطر على احتمالية قيام تحالف يضمها مع كل من إيران وتركيا يستهدف إعادة ترتيب شؤون المنطقة وأوضاعها، وهو ما عبرت عنه اتفاقية خفض التصعيد في سوريا الموقعة في مايو 2017 بين الأطراف الثلاثة (روسيا - تركيا - إيران)، إذ كشفت هذه الاتفاقية عن أمرين مهمين: الأول، أن النظام السوري نفسه كونه موضوع الاتفاقية ليس طرفاً فيها. والثاني، أنها جسدت حصص اللاعبين الرئيسيين في سوريا. ولكن، رغم ما قد يبدو للبعض من أن هذا التحالف الثلاثي التركي الإيراني القطري تحت الرعاية الروسية سيستمر، فإن حقائق الواقع وخبرات الماضي تؤكد فشل هذا التحالف قبل أن ينشأ.

ثمة قراءة خاطئة بشأن التحرك القطري للانضمام إلى المحور التركي الإيراني في مواجهة الموقف الخليجي المصري، حيث ستجد الأزمة القطرية طريقها إلى الحل كما هو الحال في كثير من الأزمات التي تتعرض لها كثير من البلدان، إلا أن التشبث بالرأي وفقدان بوصلة التحرك بعيداً عن جادة الطريق تكون نهايتها غير مضمونة العواقب. ويحكم موقف الدول الغربية تجاه الأزمة المصالح المشتركة، إلا إن كفة كل من السعودية والإمارات أعلى من قطر. فالدول الغربية لا ترغب في أن تتجه قطر لاستخدام العنف والإرهاب ضدها داخلياً، وأيضاً بسبب الدعم الذي تقدمه قطر للجماعات المتشددة في دول "الربيع العربي"، حيث تريد الدول الغربية ضمان القرار السياسي في هذه الدول المضطربة والحيلولة دون سيطرة روسيا والصين على منابع الطاقة في المنطقة للتأثير في التنمية ومكانة هذه الدول في النظام العالمي.

* خبيرة في الدراسات المستقبلية

قطر وإسرائيل.. تاريخ حافل من العلاقات في السر والعلن

■ غزة- البيان

كشف دبلوماسي إسرائيلي عن المسار الذي اتخذته العلاقات بين قطر وإسرائيل، في كتاب صدرت ترجمته العربية عن دار نشر «جزيرة الورد» بالقاهرة، منذ أيام، بعنوان «قطر وإسرائيل- ملف العلاقات السرية»، مؤكداً أهمية المقاطعة وأثرها في إسرائيل، بالشكل الذي يؤرق قادتها ليل نهار.

ويقول الباحث في الشؤون الإسرائيلية، ومترجم الكتاب عن اللغة العبرية، محمد البحيري، في مقدمته، إن أهمية الكتاب تنبع من أن مؤلفه سامي ريفيل، يعد واحداً ممن كان لهم باع طويل في دفع التطبيع بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، خاصة إذا علمنا أنه كان أول دبلوماسي إسرائيلي يعمل في قطر.

وكان ريفيل رئيس أول مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، خلال الفترة من 1996 إلى 1999، وعمل في مكتب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، ضمن فريق كانت مهمته دفع علاقات التطبيع الرسمية الأولى بين إسرائيل وقطر.

نمو سريع

وفي السنوات الأخيرة، ترأس سامي ريفيل قسم العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي «الناتو» بوزارة الخارجية الإسرائيلية.

ويربط الدبلوماسي الإسرائيلي بين صعود أمير قطر السابق، حمد بن خليفة آل ثاني، إلى سدة الحكم، بعد انقلابه على والده، وتسريع نمو العلاقات بين قطر وإسرائيل، فيقول، إن حمد سارع إلى توطيد علاقات بلاده مع الولايات المتحدة، عبر توقيع اتفاقية دفاع مشترك معها، والسماح لها بإقامة قواعد عسكرية أميركية في قطر، الأمر الذي وفر حماية أميركية للإمارة في مواجهة أي ضغوط قد تتعرض لها، على حد قوله.

وأشار إلى تصريح أدلى به الأمير القطري، تميم بن حمد، لقناة «إم بي سي» بعد 3 شهور فقط من توليه الحكم، قال فيه: «هناك خطة لمشروع غاز بين قطر وإسرائيل والأردن، ويجري تنفيذها»، وطالب تميم بإلغاء الحصار الاقتصادي المفروض من جانب العرب على إسرائيل.

ويقول سامي ريفيل، إن إقبال قطر على التطبيع مع إسرائيل، وتصدير الغاز إليها تحديداً، كان يستهدف الترويج عالمياً للحقل الشمالي الموجود في قطر، والذي يوصف بأنه أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، ويقدر حجم الغاز الموجود فيه، بما يزيد على 25 تريليون متر مكعب.

ويؤكد ريفيل صعوبة نسج العلاقات القطرية-الإسرائيلية، التي شارك فيها هو بنفسه، لولا المساعدة التي حظي بها من مسؤولين كبار في قصر الأمير، ووزارة الخارجية القطرية، وشركات قطرية رئيسة. ويقول: «عملت خزائن قطر الممتلئة وعزيمة قادتها، على تحويلها إلى لاعب مهم في منطقة الشرق الأوسط، بما يتعدى أبعادها الجغرافية وحجم سكانها».

تطورات مهمة

ويقول الدبلوماسي الإسرائيلي، إن مؤتمر الدار البيضاء، أدى إلى تطورات مهمة على صعيد العلاقات بين قطر وإسرائيل، التي شهدت دفعة كبيرة أخرى بعد نحو عام من ذلك، عندما تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتفاوض على تصدير الغاز الطبيعي القطري إلى إسرائيل، بحضور إسرائيلي وقطري رسمي.

ويشير ريفيل إلى اتفاق قطري إسرائيلي لإقامة مزرعة حديثة، تضم مصنعاً لإنتاج الألبان والأجبان، اعتماداً على أبحاث علمية تم تطويرها في مزارع إسرائيلية بوادي عربة، التي تسودها ظروف مناخية مشابهة لتلك الموجودة في قطر.

ويضيف الدبلوماسي الإسرائيلي، أن الاهتمام القطري بهذا المشروع كان كبيراً، بسبب الرغبة في زيادة إنتاج وأرباح المزارع القطرية. ولذلك، بعد الحصول على الضوء الأخضر المطلوب، قام خبراء إسرائيليون بزيارة قطر، والتقوا رجال أعمال هناك، تبادلوا معهم المقترحات، التي ضمت جداول زمنية لتنفيذ المشروع.